خريطة الصراع الاجتماعي والسياسي

هناك نزعة سائدة في بلدان «العالم الثالث» عامة، تعزو كل الأحداث، كبيرها وصغيرها، إلى العوامل الخارجية والتآمر الأجنبي، وتنحو إلى تبسيط الأمور وتسطيحها، وتبخس من شأن العوامل الداخلية ووزنها. من هنا تبدو أهمية إلقاء بعض الأضواء على الواقع المصري، وخريطة الصراعات الطبقية؛ وذلك من أجل استيعاب هذا الواقع وآفاق المستقبل.

تشهد مصر مستويين من التناقض والصراع داخل المجتمع.

□ التناقض العدائي الحدِّي بين معسكري الثورة و«الثورة المضادة».

ويتشكل التحالف الثوري ــ الاستراتيجي ــ من العمال وفقراء الفلاحين والبورجوازية الصغيرة في المدينة والريف وبعض القطاعات المنتجة من البورجوازية المتوسطة والمثقفين الثوريين.

ويشتد ساعد هذا التحالف تدريجياً ويتعاظم نفوذه بخطى متسارعة، معتمداً على تعبئة القوى والتيارات السياسية الوطنية وتنظيمها في أشكال متطورة، أو في صيغة التحالف «الطبقي» (نقابات العمال، اتحاد فقراء الفلاحين واتحاد الشباب، تنظيمات المثقفين الثوريين والنساء... الخ) وليس في النمط التقليدي لـ«جبهة الأحزاب»، بسبب غيبة التنظيمات السياسية المعبرة عن مصالح الطبقات الشعبية (الميراث السلبي للنظام الناصري)، وعقم البورجوازية الوطنية عن إقامة تشكيلات جماهيرية منظمة، بعد أن استنفدت طاقاتها وقدراتها «القيادية»، بفشل تجربة رأسمالية الدولةالوطنية في ظل قيادتها.

ويتأكد الدور القيادي للطبقة العاملة وحزبها الطليعي داخل هذا التحالف الذي يهدف إلى إقامة نظام وطني ديمقراطي يستكمل مهام الثورة الديمقراطية من أجل الانتقال للاشتراكية.

□ التناقض الثانوي داخل صفوف المؤسسة البورجوازية، بين مجموعتين من الفئات والشرائح تشكلان معاً القاعدة الاجتماعية للسلطة الرأسمالية، ويظل هذا التناقض ثانوياً، حتى في حالة اتخاذه طابع العنف. وذلك من منطلق أن القوى المناهضة «للمجموعة الحاكمة» صاحبة القرار ــ والمنفردة به ــ لن تحقق تغييراً في المحتوى الرئيسي للسياسات المنتهجة، ولا في البنى الاقتصادية ــ الاجتماعية.

وقد تطور هذاالصراع وتصاعد بصفة خاصة على أثر الصدامات العنيفة «ومعارك الشوارع»، عام ١٩٧٦، التي بلغت ذروتها في انتفاضة كانون الثاني (يناير) ١٩٧٧، فبدأ التصدع والانشقاق في صفوف القاعدة الاجتماعية للسلطة حول السياسة التي تضمن حماية